العدد التاسع عشر
تاريخ الإصدار: 2 – ايار – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"الأثار الإقتصادية لتفشى جائحة فايروس كورونا المستجد"

إعداد الباحثين:

شيرين محمد تايه
Optimal Minds Tech FZCo
Shreenm2014@gmail.com

محمد جميل الحرازين
Optimal Minds Tech FZCo
mohammed@opmitech.com

رنين فتحي الزعانين
Optimal Minds Tech FZCo
Raneenzaanin55@gmail.com

العدد التاسع عشر
تاريخ الإصدار: 2 – ايار – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ملخص الدراسة:

هدفت الدارسة على قياس العلاقات بين الرعاية الصحية والنمو الاقتصادي، كما وهدفت إلى التعرف على الاثار الاقتصادية لفايروس كورونا على النمو الاقتصادي العالمي.

واعتمدت الدراسة على بيانات سنوية لمتغيرات الرعاية الصحية والوقاية والنمو الاقتصادي من الفترة 2000 – 2018، كما واعتمدت على بيانات يومية للمؤشرات المالية واعداد المصابين بفيروس كورونا خلال الفترة 1 يناير إلى 19 مارس 2020، حيث مثلت هذه الفترة تفشي كبير وملحوظ في أعداد المصابين بالفايروس.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين الرعاية الصحية والنمو الاقتصادي، وكذلك وجود علاقة بين الوقاية واللقاح والنمو الاقتصادي، كما وتوصلت الدراسة إلى أن لفايروس كورونا تأثير قوي وحاد على الأسواق المالية العالمية والتي بدوره يمثل النمو الاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية: فايروس كورونا، COvid–19، النمو الاقتصادي، الرعاية الصحية، الوقاية الصحية.

المقدمة:

جلبت جائحة الفيروس التاجي Covid–19 معاناة بشرية كبيرة واضطرابا اقتصاديا، فهي ليست تهديد للصحة العامة فقط بل هي تهديد اقتصادي، فقد أدت تلك الجائحة الى حدوث ركود في بعض البلدان وتباطؤ في النمو السنوي العالمي، فهل نحن في عتبة الركود للاقتصاد العالمي.

بتاريخ 31 ديسمبر من عام 2019 تم ابلاغ منظمة الصحة العالمية بوجود حالات التهاب رئوي حاد مسبباً مرض غير معروف في مدينة ووهان الصينية، وتم اعلان فيروس كورونا المستجد Covid–19 على أنه المسبب لتلك الحالات من السلطات الصينية في 7 يناير 2020، انتشر المرض في بعض المدن الصينية مسبباً الهلع والرعب لدى الشعب الصيني كونه فايروس قاتل لم يكتشف له لقاح، انتقل بعدها المرض الى العديد من دول العالم، فرض الفيروس نفسه بقوة وأصبح حالة طارئة يهدد حياة الملايين من الناس، وقد أودي بحياة العديد من البشر، وعلى الرغم من اعلان الصين مؤخراً السيطرة على المرض، الا ان منظمة الصحة العالمية أعلنت في

11 مارس 2020 ان الفايروس وباءً عالمياً او "جائحة" والذي يُفهم على انه تفشي صعب السيطرة عليه وينتشر بسرعة، وعندما تأتي الصدمات متزامنة عبر عدد كبير من البلدان، قد تزداد الآثار عمقاً من خلال الروابط التجارية والمالية الدولية، مما يضعف النشاط الاقتصادي العالمي.

مشكلة الدراسة:

في ظل المخاوف الاقتصادية المتعلقة بتفشي فيروس كورونا المستجد Covid-19، ولا سيما مع التحذيرات من عدم إمكانية تصنيع لقاح مضاد للفيروس قبل عدة أشهر، يطرح السؤال المنطقي حول تأثير هذا الوباء على الاقتصاد بشكل عام، حيث نجد أن الاعلان الذي أعلنته منظمة الصحة العالمية هو بمثابة جرس إنذار، إن عواقب الفاشيات والاوبئة غير موزعة على نحو متكافئ عبر قطاعات الاقتصاد بل إن هناك بعض القطاعات التي قد تستفيد ماليا منها، في حين أن قطاعات أخرى ستعاني على نحو غير متوازن.

ومن هنا تتمثل مشكلة الدراسة بالسؤال التالي:

ما هي الاثار الاقتصادية لفيروس كورونا؟

تساؤلات الدراسة:

1. هل يوجد علاقة بين متغير الوقاية الصحية والنمو الاقتصادي؟
2. هل يوجد علاقة بين مستوى الانفاق على الرعاية الصحية والنمو الاقتصادي؟
3. هل يوجد لفايروس كورونا تأثير على الاقتصاد العالمي؟
4. ما طبيعة تأثير فايروس كورونا على الاقتصاد العالمي؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. قياس العلاقة بين الوقاية الصحية والنمو الاقتصادي والتعرف على مدى قوتها وما هي طبيعة هذه العلاقة.
2. قياس العلاقة بين الانفاق على الرعاية الصحية والذي يمثل مستوى كفاءة الرعاية الصحية بالنمو الاقتصادي العالمي.
3. التعرف على الاثار الاقتصادية لفايروس كورونا المستجد، وما هي تأثيراته على المؤشرات المالية العالمية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على مشكلة تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد، كما أنها تركز على التعرف على تأثيرات هذا الفايروس على الاقتصاد العالمي وما هي تبعاته الاقتصادية خلال فترة انتشاره في العالم.

حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة في:

الحد الزمني: وهو الفترة التي شملت انتشار فيروس كورونا من بداية شهر يناير 2020 إلى 19 مارس 2020.

الحد المكاني: تمثل الحد المكاني في جميع بلدان العالم التي تعاني من تفشي فايروس كورونا.

مصطلحات الدراسة:

- **فيروس كورونا COVID-19** : هو سلالة جديدة من فيروس كورنا لم يتم تحديد إصابة البشر به سابقاً، وقد تم تحديد وجوده أولاً في وهان الواقعة في الصين، حيث سبب تفشياً واسعاً ومتواصلاً، ومنذ ذلك الحين انتشر على نطاق واسع في الصين. وقد تم تحديد وجود إصابات بهذا الفيروس في عدد من البلدان الأخرى. ويرتبط فيروس COVID-19 ارتباطاً وثيقاً بفيروس كورونا الذي يصيب الخفافيش (وزارة الصحة العالمية)

- **الناتج المحلي الإجمالي:** يقصد به مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي أنتجها الاقتصاد في فترة زمنية معينة تقدر بسنة، ويمثل قيمة السلع والخدمات بأسعار السوق والخدمات (محمد، 2018، ص50).
- **الانفاق الصحي:** وهي الانفاق على المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات وخطط التأمين وتنظيم الأسرة منسوبا الى اجمالي الانفاق الحكومي أو الى الناتج المحلي الإجمالي (جميلة، 2018، ص93).

الإطار النظري:

اولاً: الأزمة المالية العالمية وأنواعها:

لا يوجد للأزمة المالية تعريف محدد، حيث اتفق العديد علماء الاقتصاد والسياسة على انها اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعها انهيار في عدة مؤسسات مالية تمتد إلى عدة قطاعات أخرى.

وتعرف اقتصادياً على انها ظاهرة تعرف بنتائجها، ومن مظاهرها انهيار البورصة، وحدوث مضاربات نقدية كبيرة. وهناك آخرون عرفوا الأزمة المالية على انها انهيار مفاجئ لسوق الأسهم، أو سوق العقارات، أو مجموعة مؤسسات مالية وغير مالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي يؤدي إلى تعرض المتعاملين في الأسواق المالية لمشكلات تتعلق بالسيولة. (حجازي، كامل، 2009) وعليه نتفق أن الأزمة المالية هي التغيرات المفاجئة التي تؤثر على المتغيرات المالية، والأسواق العالمية، والودائع المصرفية ومعدل الصرف، وتؤدي إلى انهيار شامل في النظام المالي.

أنواع الأزمات المالية:

1. الأزمات المصرفية: تتمثل في أزمات العملة وأسعار الصرف "أزمات أسواق المال "حالة الفقاعات" –حالة الفقاعة هي التي تتكون عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع غير مبرر –وعادة ما يواجهها بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع، وتعتبر من الأزمات المالية الشائعة جداً وتأثيرها قوي على النشاط الاقتصادي الداخلي وتستمر لفترة طويلة نسبياً.
2. أزمة المديونية: تكون عادة بوجود عجز في ميزان المدفوعات أو عجز في الميزانية العامة خصوصاً من الجانب المالي، وجانب خدمة الديون، حيث يؤدي ذلك إلى اتخاذ سياسيات توسعية لتغطية هذا العجز، منها الاقتراض الخارجي، وتساهم هذه القروض بشكل مباشر في زيادة حجم الديون الخارجية وزيادة الأعباء المالية وارتفاع الأسعار المحلية.

3. أزمة النقد الأجنبي: يحدث نتيجة انخفاض قيمة العملة المحلية أمام العملة الأجنبية، إما بسبب المضاربة على تلك العملة أو لوجود فجوة سالبة في ميزان المدفوعات لتلك الدولة، مما يدفع البنك المركزي إلى رفه أسعار الفائدة مما يؤثر على قيمة العملة أو إلى التدخل بضخ نقود إضافية للسوق على حساب احتياطه من العملة الأجنبية.

ثانياً: الأزمات الاقتصادية العالمية:

منذ تطور الاقتصاد العالمي تم مواجهة العديد من الأزمات المالية والاقتصادية ابتداء من القرن العشرين، في عام 1929 وقعة أزمة الكساد العظيم والتي تعد أكبر الأزمات وأشهرها، بعد أن شهدت عشرينات القرن انتعاشاً كبيراً في مجالي صناعة السيارات والإنشاءات.

قد بدأت الأزمة في أمريكا ويقول المؤرخون أنها بدأت مع انهيار سوق الأسهم الأمريكية، وكان تأثير الأزمة مدمراً على كل الدول تقريباً الفقيرة منها والغنية، وانخفضت التجارة العالمية ما بين النصف والثلثين، كما انخفض متوسط الدخل الفردي وعائدات الضرائب والأسعار والأرباح، وكان أكثر المتأثرين بالأزمة هي الدول المعتمدة على الصناعة الثقيلة كما توقفت أعمال البناء تقريباً في معظم الدول، كما تأثر المزارعون بهبوط أسعار المحاصيل بحوالي 60% من قيمتها.

استمرت أسعار الأوراق المالية بالانخفاض بعد ذلك لمدة ثلاث سنوات خلال تلك المدة أفلست الكثير من الشركات وانتشرت البطالة وانخفض الطلب على السلع والخدمات واخفاق المدينون بالالتزام تجاد المقرضين، مما ادى الي تحجيم تقديم الائتمان وانتهى الأمر بانخفاض حجم الاستثمار. (عثمان، شريف، 2019)

ومن أحدث الأزمات السوق المال العالمية، أزمة عام 1997 التي حدثت في جنوب شرق أسيا، حيث انهارت الأسعار في بورصة هونغ كونغ لتنعكس بعد ذلك على باقي بورصات الدول المجاورة، ليمتد الانهيار ويتفشى لكن بدرجات متفاوتة إلى أسواق المال في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واستراليا، مما أدت الأزمة إلى ضياع ما لا يقل عن 15% من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول. (مهدي، يسري، 2011)

أما الأزمة الأخيرة ما تعرف بأزمة الرهن العقاري التي حدثت عام 2008، بدأت تلك الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت الى الدول التي لها علاقة بالاقتصاد الأمريكي مثل دول الخليج والدول الأوروبية وبعض الدول الأسيوية والدول النامية وانهار عدد من البنوك في امريكا وصل عددها الى 19 بنكاً خلال عام 2008، نشأت من أزمة الرهون العقارية التي ظهرت نتيجة إفراط المؤسسات

المالية في تقديم قروض إلى المقترضين، والتساهل في المطالبة بضمانات كافية للجهة المانحة للقرض سواء بنزك تجارية أو مؤسسات إقراضية وترتب على هذه الأزمة آثار عديدة على القطاع المالي وانعكس ذلك مباشرة على الاقتصاد الكلي. (بن علي، عبد الغاني، 2010)

الجدير بالذكر أن هناك نوعين من الأزمات المالية، منها من يؤثر بصورة كلية على قطاع الإنتاج ويؤدي إلى حالة كساد، ومنها من يكون تأثيره محدود للغاية لا يؤدي إلى كساد اقتصادي فهل يكون تأثير قوي وواضح لذلك الوباء على الاقتصاد العالمي ووضعه في أزمة من جديد أم لا؟!

ثانياً: دور "وباء كوفيد–19" على الاقتصاد العالمي:

في حين أن التوقعات الاقتصادية لعام 2020 كانت تتنبأ بنسبة نمو أما ثابتة أو متزايدة، حيث شهد صندوق النقد الدولي لشهر يناير ارتفاعا في النمو من 2.9% في 2019 إلى 3.3% في2020 وكانت هناك أسباب كثيرة للتفاؤل منها اتفاقية التجارة التي حدثت بين الصين والولايات المتحدة، وخفض تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي.

آثر "وباء كوفيد–19 العالمي" على 116 دولة بحلول 12 مارس، وجاء ذلك الوباء ليشكل خطراً كبيراً وصدمة للاقتصاد العالمي، بدءاً من خطر حركة الطيران وتوقف السياحة، وإغلاق أنشطة ومشرعات اقتصادية عديدة، فهو مأساة إنسانية وأزمة صحية ودولية، حيث حدث خفضت منظمة التعاون الاقتصادي توقعاتها لنمو 2020 إلى النصف من 2.9% إلى 1.5%.

العالم على عتبة ركود في الاقتصاد العالمي، حسب ما أشارت منظمة الأونكتاد، فإن تباطؤ الاقتصاد العالمي إلى أقل من2% لهذا العام قد يكلف نحو تريليون دولار خلافاً لما كان متوقعاً في أيلول/سبتمبر الماضي. (أخبار الأمم المتحدة، 2020)

ويذكر أن تفشي الفيروس في أكثر من 158 دولة حول العالم وإصابة نحو 218 ألف شخص، ووفاة نحو 8810 آخرين، أدى إلى انهيار البوصات العالمية وتسجيل خسائر بمليارات الدولارات وهبوط ملحوظ في أسعار النفط في مختلف أنحاء العالم.

وهناك تقديرات عديدة بأن خسائر الأسواق المالية، في يوم واحد بلغت أكثر من 6 تريليون دولار فمعدل النمو وصل في الصين إلى أقل نسبة منذ زمن طويل، ولربما يزداد الأمر سوءاً إلى درجة تسجيل عجز في الدخل العالمي بقيمة 2000 مليار دولار، وهذا يزيد من احتمالات اندلاع الأزمة الاقتصادية هذا العام، كونه من الصعب إعادة تشغيل اقتصاد عالمي حديث مترابط بعد انتهاء الأزمة.

انتشاء الوباء بكثرة أدي إلى انخفاض حركة الأسواق العالمية والمحلية، أصبحت المطارات مهجورة نسبياً والمحلات التجارية والمطاعم مغلقة كلياً، ذلك كله يساعد في انفجار الأزمة المالية العالمية، وما يصاحبها من ركود اقتصادي عميق ولا سيما في حال تخلف شركات الزومبي عن سداد ديونها مثلما حدث في أزمة الرهن العقاري عام 2008. (مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2009)

هل تعتبر كورونا أزمة اقتصادية عالمية لعام 2020 كباقي غيرها من الأزمات في حال استمرارها وتطورها سيكون لها تأثير سلبي قوي على النمو الاقتصادي العالمي، حيث انها ستساهم في تراجع معظم الأسواق المالية، وتترك آثراً كبيراً في البورصات العالمية حيث انخفضت أسعار الأسهم في الأسوق المالية في أنحاء العالم بدرجة كبيرة وجاءت خسائر ايضا عقب انهيار أسعار النفط التي تراجعت بنسبة 20%، مما شكل ضربة قوية لاقتصاد دول الخليج المعتمدة عليه كمصدر رئيسي لإيرادها، ايضاً تبدأ مؤشرات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالهبوط والتراجع مع انخفاض الدخل الشخصي، وانخفاض الاستثمارات حيث اصبح توليد النقد الشاغل الوحيد للمستثمرين وبدأت الأصول الخالية من المخاطر كالذهب بالانخفاض بالموازاة مع الأصول الخطرة كالأسهم وديون الشركات، مما يتطلب ذلك ضخ مزيد من النقد، خوفا من انهيار النظام المالي عملت البنوك المركزية بشكل جماعي وعملوا على إنقاذ الدول الأكثر هشاشة في المنطقة، وقام الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بالتدخل وضخ الكثير من الدولارات على العالم ودعم البنوك والشركات وصناديق أسواق المال لكن كل هذا بات بشكل مؤقت، لذا يجب في حال تضاؤل السياسة النقدية من أسعار الفائدة المنخفضة أو حتى السلبية، ينبغي للبنوك المركزية الكبرى أن تعلن عن توفير سيولة تامة وتخفيضات جديدة في أسعار الفائدة، لكن يبقى آثر الفيروس على الاقتصاد العالمي كبير مرهوناً بجهود منع انتشاره فعلي على الحكومات أن تعمل على تعزيز الإنفاق على الخدمات الطبية، وعدم التهرب من التزاماتها الأساسية تجاه مواطنين بلده.

ثالثاً: الدراسات السابقة والتعقيب عليها

1. **Huang& others (2020). Study about " Clinical features of patients infected with 2019 novel coronavirus in Wuhan, China"**

هدفت الدراسة للتعرف على فيروس كورونا المستجد الذي ظهر في مدينة وهان الصينية، والتعرف على أعراض الإصابة بذلك الفيروس، والكشف عن المصابين بذلك الفيروس.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم جمع البيانات عن المرضي المصابين بفيروس كورونا المستجد، والتعرف على التاريخ الطبي للمصابين، وتم الاعتماد على نماذج البيانات المعيارية، وبلغ حجم عينة الدراسة (41) مريضا مصابون بعدوي فيروس كورونا المستجد.

وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج التي تمثلت في أن معظم المرضي المصابين من الذكور، ومصابون بالأمراض المزمنة (السكري، أمراض القلب والاوعية الدموية)، كما أشارت النتائج بأن من أكثر الاعراض الشائعة للإصابة بالفيروس ارتفاع درجة الحرارة والسعال، والتعب، والشعور بضيق في التنفس.

وقد اوصت الدراسة بضرورة عمل المزيد من الدراسات المتعلقة بالموضوع لأنه أصبح وباء عالميا، وضرورة الاهتمام باتباع وسائل الوقاية التي أعلنتها منظمة الصحة العالمية.

2. Ahmed &others (2020). "Preliminary Identification of Potential Vaccine Targets for the COVID-19 Coronavirus (SARS-CoV- 2) Based on SARS-CoV Immunological Studies"

هدفت الدراسة للتعرف على فيروس كورونا المستجد، ومعرفة طرق انتشار الفيروس، والتعرف إذا كان يوجد له لقاح أو تم التوصل لوجود لقاح له.

وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي لوصف الظاهرة المنتشرة، وتم جمع البيانات من خلال الاعتماد على البيانات الأولية والثانوية، والاعتماد على التقارير المنشورة لمنظمة الصحة العالمية والاحصائيات المنشورة حول تلك الظاهرة.

وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج تمثلت في ان ضرورة البحث عن لقاح لذلك الفيروس، وقد أشارت النتائج بأن التطعيم لتقوية المناعة مهم في الحد من انتشار ذلك الفيروس.

وقد أوصت الدراسة بالعمل على اتباع وسائل الوقاية والحماية والاهتمام بالتعقيم والنظافة والابتعاد عن الأشخاص المصابين

3. OECD, (2020). "CORONAVIRUS: THE WORLD ECONOMY AT RISK"

هدفت هذه الدراسة للتعرف على اثار الوباء العالمي وهو كورونا فيروس المستجد على الاقتصاد العالمي والأسواق المالية، كما هدفت للتعرف على أثر ذلك الوباء على القطاعات الإنتاجية المختلفة، وتقييم الوضع الاقتصادي للدول.

وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي للتحليل البيانات وتم الاعتماد على البيانات المنشورة والإحصاءات في منظمة التعاون والتنمية.

قد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج تمثلت في ان نتيجة للحجر الذي فرض من قبل السلطات على المواطنين وإيقاف لكافة الأنشطة وذلك منعا لتفشي الوباء فقد أثر ذلك في ضعف الطلب على السلع والخدمات المستوردة، وأثر بخسائر كبيرة للقطاع السياحي العالمي، وأثر أيضا على الأسواق المالية حيث انخفض سعر الفائدة بشكل ملحوظ، وأشارت النتائج أيضا الى انخفاض أسعار الأسهم للشركات متعددة الجنسيات.

وقد اوصت الدراسة بضرورة العمل على التعاون بين الدول للتخفيف من الأزمة الاقتصادية العالمية التي تهدد العالم، والعمل على دعم إضافي للسياسات المالية والنقدية في معظم الدول لاستعادة النمو الاقتصادي.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يتضح من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ان كلا من دراسة (Ahmed &others, 2020) و Huang& others (,2020)، اهتمت بالتعرف على الفيروس وأساليب الوقاية منه وكيفية انتقاله، واعراض الإصابة به.

بينما دراسة (OECD, 2020) اهتمت بدراسة الاثار الاقتصادية على الاقتصاد العالمي لتلك الأزمة والوباء العالمي وتأثيره على قطاع السياحة والإنتاج والنمو الاقتصادي، وقد اتفقت هذه الدراسة مع هدف الدراسة الحالية.

الأساليب المستخدمــة والنتائج المستخلصــة

أولاً: بيانات الدراسة:

تتمثل بيانات الدراسة بالبيانات الكمية التي تصف متغيرات الدراسة خلال الفترة الزمنية التي تم الإعلان فيها عن وباء **COVID-19** او المعروف باسم كورونا أي من بداية شهر يناير للعام الحالي 2020 وكانت البيانات على شكل بيانات يومية، وتم الحصول على بيانات الدراسة من المصادر الرسمية التي تمثلت في منظمة الصحة العالمية والمركز الأوروبي للوقاية من الأمراض ومكافحتها.

ثانياً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

- **منهجية الدراسة (Methodology):**

استخدم فريق في هذه الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي بغرض وصف متغيرات الدراسة وذلك من خلال الاشكال البيانية والمقاييس الإحصائية لوصف كل متغير من متغيرات الدراسة، كما تم استخدام المنهج القياسي وذلك بهدف قياس العلاقة بين المؤشرات

العدد التاسع عشر
تاريخ الإصدار: 2 – ايار – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المستخدمة، ولإجراء ذلك تم الاستعانة ببرنامج التحليل القياسي (Eviews) للقياس والتقدير، ولإجراء الرسومات البيانية، حيث تم الاستعانة بمجموعة من الادوات والاساليب الإحصائية والقياسية، والتي تمثلت فيما يلي:

الاساليب الوصفية (Descriptive): تم الاستعانة بالمقاييس الإحصائية الوصفية بغرض وصف بيانات متغيرات الدراسة، وذلك من خلال حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأقل وأكبر قيمة لكل متغير من متغيرات الدراسة، مع الاستعانة بالرسومات البيانية لتوضيح التحركات والتقلبات الزمنية التي تعرضت لها متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة.

معامل الارتباط بيرسون (Person): حيث تم الاستعانة بمعامل الارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين متغيرات الصحة المختارة وبين الناتج المحلي الإجمالي، وذلك للتعرف على طبيعة علاقة الصحة والوقاية بالاقتصاد والنمو الاقتصادي.

ثالثاً: نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

تم الاستعانة بالجداول والرسوم البيانية وذلك للبيان مدى تزايد حالات الإصابة وحالات الوفاة في فيروس كورونا، حيث يوضح الجدول (1) عدد الحالات من بداية شهر يناير 2020 إلى 19 مارس 2020 وذلك بشكل يومي، حيث يبين عدد الحالات اليومية وبجانب عدد الحالات التراكمي والإجمالي في العالم أجمع.

جدول (1): يوضح أهم عدد الحالات المصابة في فيروس كورونا

اليوم	يناير		فبراير		مارس		اليوم	يناير		فبراير		مارس	
	يومي	تراكمي	يومي	تراكمي	يومي	تراكمي		يومي	تراكمي	يومي	تراكمي	يومي	تراكمي
1	-	-	2120	11920	1821	86998	17	5	40	2067	71306	12745	180133
2	-	-	2608	14528	2044	89042	18	17	57	1995	73301	14750	194883
3	17	17	2818	17346	1595	90637	19	136	193	1864	75165	18345	213228
4	17	-	3243	20589	2413	93050	20	20	213	532	75697		
5	32	15	3907	24496	2239	95289	21	153	366	996	76693		
6	32	-	3751	28247	2856	98145	22	142	508	1085	77778		
7	32	-	3218	31465	3961	102106	23	97	605	1008	78786		
8	32	-	3442	34907	3691	105797	24	266	871	527	79313		
9	32	-	2619	37526	3871	109668	25	453	1324	793	80106		
10	32	-	2988	40514	4537	114205	26	673	1997	863	80969		
11	33	1	2565	43079	4378	118583	27	797	2794	1106	82075		
12	33	-	2072	45151	6887	125470	28	1767	4561	1264	83339		
13	34	1	15151	60302	8352	133822	29	1480	6041	1838	85177		
14	34	-	4215	64517	9375	143197	30	1756	7797				
15	35	1	2560	67077	8140	151337	31	2003	9800				
16	35	-	2162	69239	16051	167388							

المصدر: المركز الأوروبي للوقاية من الأمراض ومكافحتها (ECDC).

حيث نجد من خلال الجدول الأول أن في حالات الإصابة في فيروس كورنا قد ظهرت في الثالث من يناير للعام 2020 وذلك في مدينة يوهان الصينية والرسم البياني (1) التالي يوضح حالات الزيادة في العالم وفي الصين.

العدد التاسع عشر
تاريخ الإصدار: 2 – ايار – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

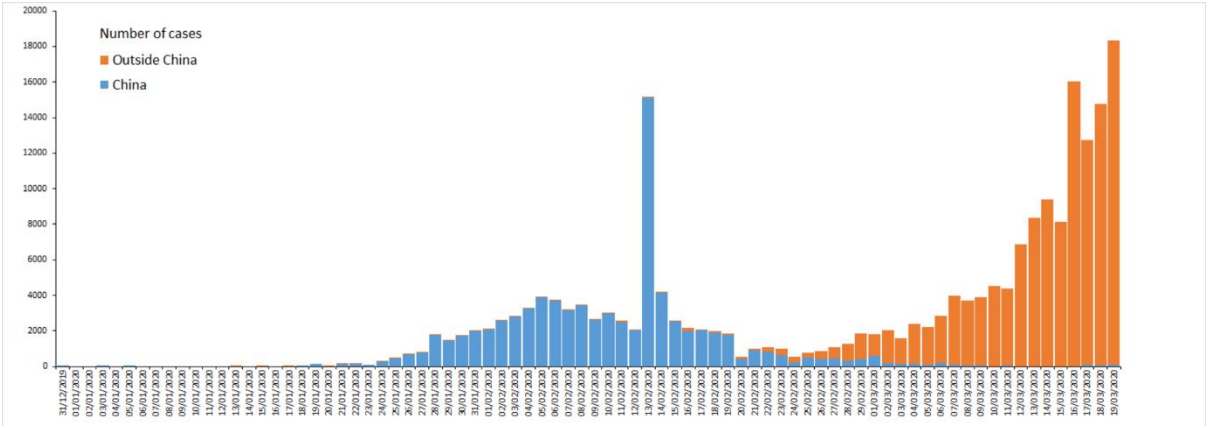

Source: ECDC (https://www.ecdc.europa.eu/en/geographical-distribution-2019-ncov-cases)

شكل (1): التسلسل الزمني لحالات الإصابة بفيروس كورونا

كما ونلاحظ من الشكل أن الفيروس بدأ بالانتشار في الصين حتى منتصف شهر فبراير الماضي بدأ الانتشار في الصين ينحسر ولكن رافق ذلك بداية الانتشار عالمياً كما يوضحه الشكل أعلاه.

اما الجدول (2) فيوضح عدد حالات الوفاة الناجمة عن الإصابة في مرض كورونا المستجد، حيث يوضح الجدول الاعداد اليومية والتراكمية.

جدول (2): يوضح حالات الوفاة أثر الإصابة بفيروس كورونا.

مارس		فبراير		يونيو		اليوم	مارس		فبراير		يونيو		اليوم
تراكمي	يومي	تراكمي	يومي	تراكمي	يومي		تراكمي	يومي	تراكمي	يومي	تراكمي	يومي	
7,103	596	1,775	106	2	-	17	2,979	58	259	46	-	-	1
7,873	770	1,873	98	2	-	18	3,046	67	305	46	-	-	2
8,843	970	2,012	139	3	1	19	3,118	72	362	57	-	-	3
		2,128	116	3	0	20	3,202	84	427	65	-	-	4
		2,247	119	6	3	21	3,282	80	493	66	-	-	5
		2,359	112	17	11	22	3,385	103	565	72	-	-	6
		2,463	104	17	-	23	3,488	103	638	73	-	-	7
		2,619	156	26	9	24	3,585	97	724	86	-	-	8
		2,698	79	41	15	25	3,814	229	813	89	-	-	9
		2,762	64	56	15	26	4,023	209	910	97	-	-	10
		2,800	38	81	25	27	4,292	269	1,018	108	1	1	11
		2,857	57	106	25	28	4,618	326	1,115	97	1	-	12
		2,921	64	132	26	29	4,969	351	1,370	255	1	-	13
				170	38	30	5,407	438	1,383	13	1	-	14
				213	43	31	5,761	354	1,527	144	2	1	15
							6,507	746	1,669	142	2	-	16

المصدر: المركز الأوروبي للوقاية من الأمراض ومكافحتها (ECDC).

والشكل (2) أدناه يوضح التسلسل الزمني لحالات الوفاة أثر الإصابة بفيروس كورونا المستجد وذلك خلال الفترة الزمنية التي جاءت بعد الإعلان عن تفشي الوباء.

العدد التاسع عشر
تاريخ الإصدار: 2 – ايار – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

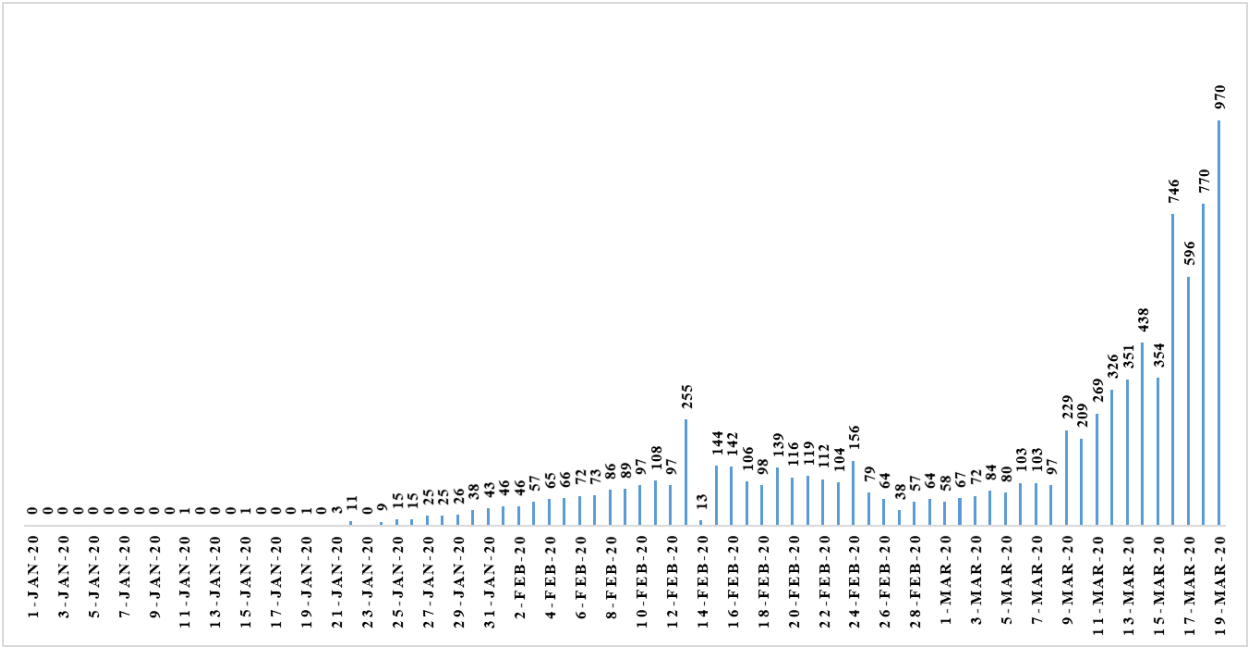

Source: ECDC (https://www.ecdc.europa.eu/en/geographical-distribution-2019-ncov-cases)

شكل (2): التسلسل الزمني لحالات الوفاة من المصابين بفيروس كورونا

وعليه يوضح الجدول (3) أدناه المقاييس الوصفية لبيانات حالات الإصابة والوفاة بفيروس كورونا المستجد وذلك خلال الفترة الزمنية 1 يناير حتى 19 مارس 2020، حيث نجد من خلال الجدول أن في شهر يناير سجلت أعلى قيمة يومية 2,003 حالات إصابة و43 حالة وفاة وكان هذا في يوم 31 يناير، اما شهر فبراير فقد سجلت أعلى عدد إصابات يومي خلاله في يوم 13 فبراير وذلك بعدد إصابات 15,151 حالة، و255 حالة وفاة، كما وسجل شهر مارس أكثر من 18,345 حالة إصابة و970 حالة وفاة وذلك في يوم 19 مارس.

كما وبلغ عدد الإصابات الإجمالي خلال الفترة المدروسة 213,288 إصابة، و8,843 حالة وفاة، كما ونجد أن معدل النمو في الشهر الأول للمرض بلغ 11,682.4% في شهر يناير، وكان في حالة انخفاض خلال شهر فبراير بمعدل نمو سالب 13.3%، ولكن مع بداية شهر مارس بدأ بالزيادة بمعدل نمو 907.4%، وذلك أثر ايضاً على معدلات نمو حالات الوفاة كما تم توضيحها بالجدول أدناه.

جدول (3): تحليل الأرقام الإحصائية للفايروس المستجد كورونا

الحالة	الشهر	أعلى قيمة	أقل قيمة	الإجمالي	معدل النمو
المصابين	يناير	2,003	0	9,800	%11682.4
	فبراير	15,151	527	75,377	%-13.3
	مارس	18,345	1,595	128,051	%907.4
	الإجمالي	18,345	0	213,228	%107811.8
الوفيات	يناير	43	0	213	%247.1
	فبراير	255	13	2,708	%39.1
	مارس	970	58	5,922	%1572.4
	الإجمالي	970	0	8,843	%96900.0

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على أرقام منظمة الصحة العالمية.

رابعاً: تحليل النتائج

أ. نتائج تحليل مصفوفة الارتباط:

تم اختيار ثلاثة متغيرات لتوضيح العلاقة بين القطاع الصحي والوقاية بالاقتصاد والنمو الاقتصادي في عدة مناطق جغرافية تمثلت في (الوطن العربي، الصين، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، العالم)، حيث تم اعتماد متغير (إجمالي الناتج المحلي) لتمثيل النمو الاقتصادي، ومتغير (اللقاح الثلاثي ضد الأمراض المعدية للأطفال) لتمثيل الوقاية الصحية، وكذلك اختيار متغير (نصيب الفرد من الانفاق الصحي) لتمثيل مستوى الرعاية الصحية في المناطق المختارة، وبناءاً عليه تم قياس العلاقة بين هذه المتغيرات لتفسير طبيعة ارتباط الفيروس المستجد كورونا بالاقتصاد حيث يعتبر الوقاية الصحية وجودة الرعاية الصحية من العوامل الأساسية لمكافحة هذا الفايروس واذا كان لها علاقة بالاقتصاد فسيكون من البديهي وجود علاقة وتأثير قوي للفايروس المستجد على النمو الاقتصادي.

والجدول (3) يوضح العلاقات بين هذه المتغيرات.

جدول (4): العلاقات بين المتغيرات المختارة بمتغير الناتج المحلي الإجمالي

المنطقة	اللقاح الثلاثي		نصيب الفرد من الانفاق الصحي	
	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الصين	*0.781	0.000	*0.688	0.002
الولايات المتحدة	0.397	0.110	*0.931	0.000
الاتحاد الأوروبي	*0.878	0.000	*0.800	0.000
العالم العربي	*0.733	0.000	0.343	0.177
العالم	*0.873	0.000	*0.653	0.004

المصدر: إعداد الباحثين حسب مخرجات برنامج Eviews، * معنوية عند 0.05. مصدر البيانات: البنك الدولي بنك البيانات.

من الجدول أعلاه نلاحظ وجود علاقة طردية قوية بين متغير اللقاح الثلاثي والناتج المحلي الإجمالي وذلك في جميع الدول –ما عدا الولايات المتحدة الأمريكية–، كما ويوجد علاقة قوية بينا نصيف الفرد من الانفاق على الصحي والناتج المحلي الإجمالي – ما عدا العالم العربي–، حيث يدل ذلك على أن للوقاية الصحية والرعاية الصحية دور كبير وفعال في تحقيق النمو الاقتصادي، إي تحقيق الامن الصحي من الضروريات اللازمة لتحقيق الامن الاقتصادي.

ب. دراسة بعض المؤشرات المالية في فترة انتشار الوباء.

من الرسم البياني (3) الذي يوضح العلاقة بين مؤشر الداو جونز وانتشار فيروس كورونا المستجد، نلاحظ أن هناك علاقة سلبية قوية، بحيث تشير هذه العلاقة إلى أن فيروس كورونا المستجد قد أحدث خلال كبير في المؤشر المالي، والذي عن قطاع الصناعة الأمريكي والذي يعتبر الأكبر في العالم، وهذا يدل على وجود مشكلة اقتصادية حقيقة تواجه العالم في ظل وجود فيروس كورونا وزيادة انتشاره.

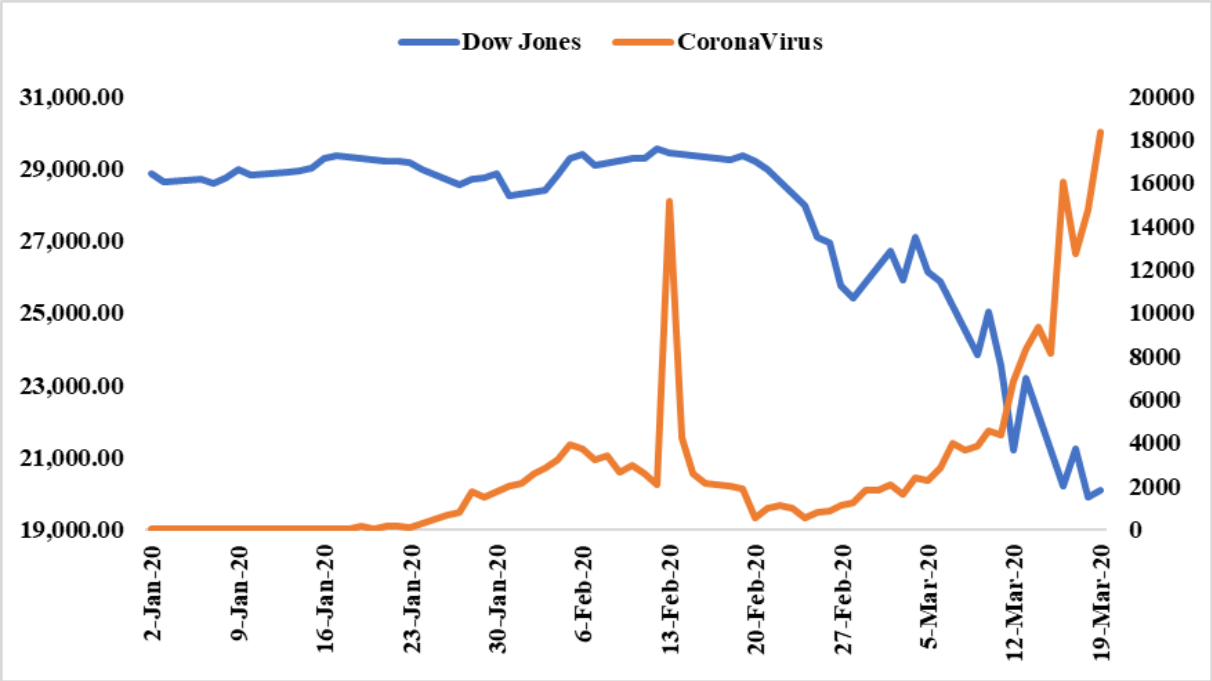

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على بيانات مأخوذة من (Investing.com) و(ECDC).

شكل (3): العلاقة بين مؤشر الداو جونز وانتشار فيروس كورونا

كما ويوضح الشكل (4) العلاقة بين انتشار فيروس كورونا ومؤشر (NASDAQ) حيث نجد أن لفيروس كورنا تقريباً نفس التأثير السلبي على هذا المؤشر كسابقه. والشكل يوضح تسلسل الانخفاض في هذا المؤشر خلال فترة انتشار الوباء.

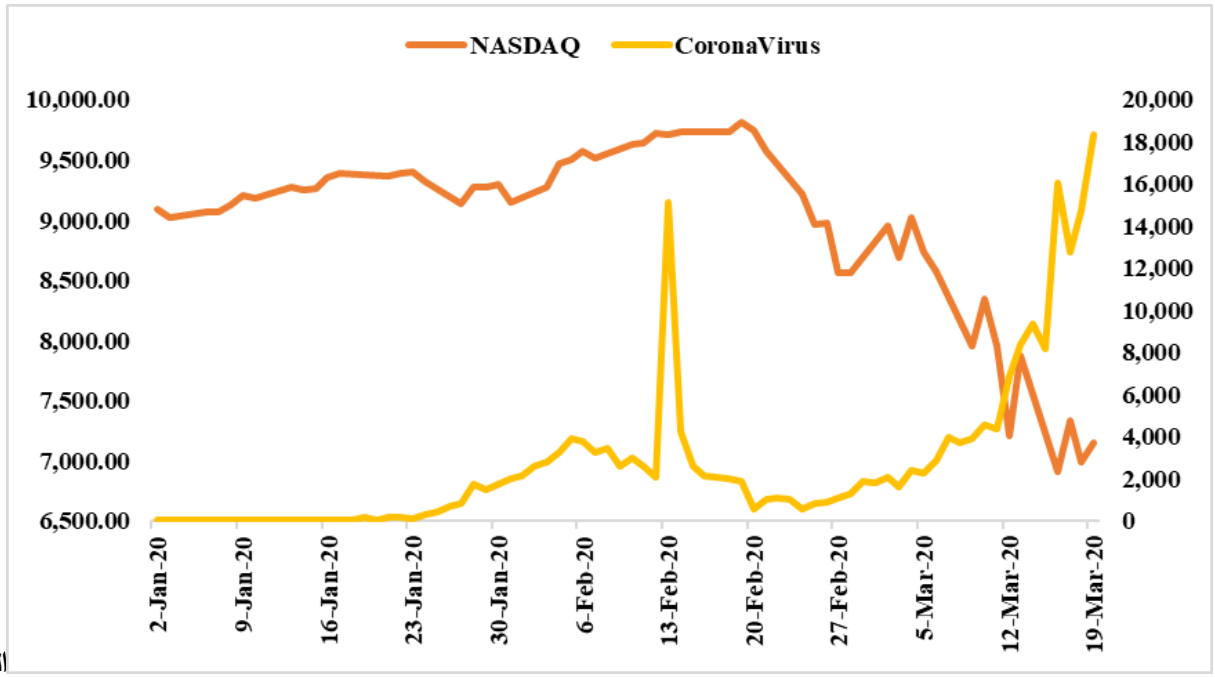

المصدر:

إعداد الباحثين بناءً على بيانات مأخوذة من (Investing.com) و(ECDC).

شكل (4): العلاقة بين مؤشر NASDAQ وانتشار فيروس كورونا

وأخيراً نجد من الشكل (5) نفس النتيجة على مؤشر S&P 500، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن فيروس كورونا قد ساهم في تدهور الأوضاع الاقتصادية للمؤشر المالي وللشركات المدرجة خلاله وسيتم تفسير النتائج بشكل عام لاحقاً.

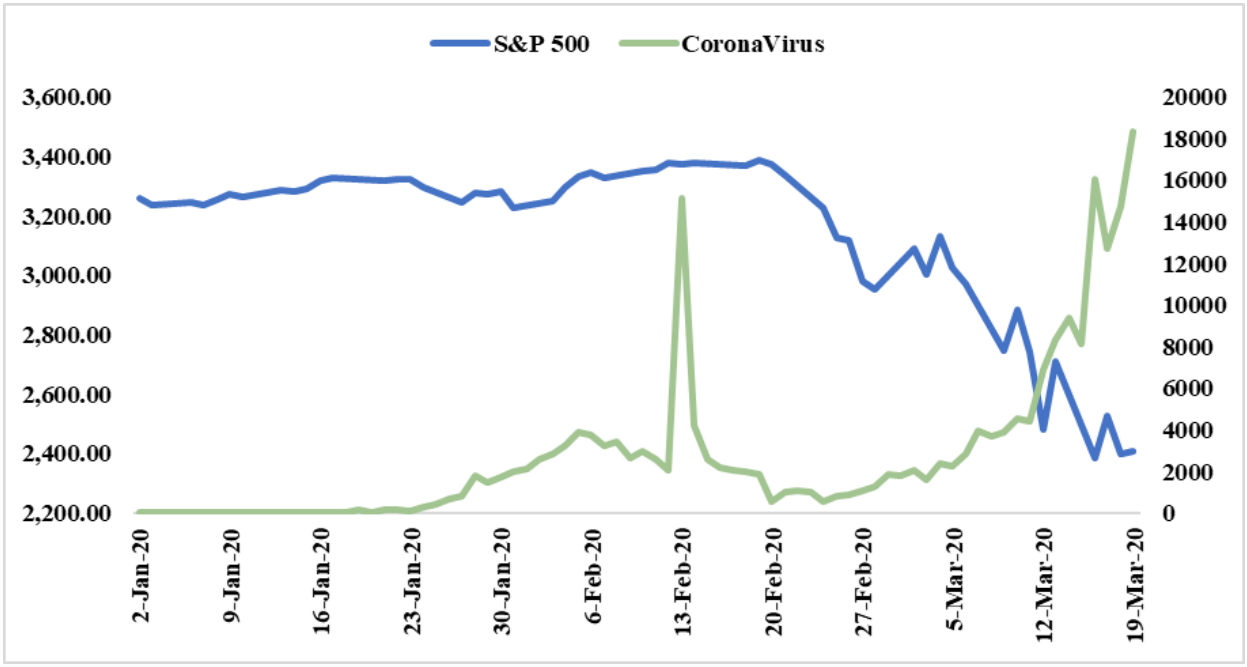

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على بيانات مأخوذة من (Investing.com) و(ECDC).

شكل (4): العلاقة بين مؤشر S&P 500 وانتشار فيروس كورونا

ملخص النتائج ومناقشتها

1. يعتبر فيروس كورونا من الفيروسات الخطيرة على البشرية والتي تصنف بحسب منظمة الصحة العالمية بانه جائحة أو وباء مفترس، ومن خلال الأرقام نجد بأن نسبة انتشاره كانت كبيرة جداً خلال الشهر الحالي وهي بمعدل 907.4% لحالات الإصابات، ومعدل وفيات بلغ 1,572.4% وهذه النسب تعتبر مرتفعة جداً وخطيرة تدل على خطورة الفايروس المنتشر.
2. للوقاية من الأمراض والرعاية الصحية علاقة قوية وطردية بالنمو الاقتصادي في العالم، والإهمال بهذه الوقاية هو سبب انتشار الامراض المعدية والفيروسات مثل فيروس كورونا، وبسبب أهمية العلاقة بين النمو الاقتصادي والوقاية من الأمراض والرعاية الصحية، ينقلنا هذا لتفسير تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد، حيث يعبر انتشار فيروس كورونا عن ضعف كبير في إجراءات الوقاية والرعاية الصحية، ولهذا الضعف علاقة قوية في النمو الاقتصادي ولذلك نجد أن انتشار فيروس كورونا له تأثير سلبي قوي وكبير على النمو الاقتصادي العالمي، ولا شك الوطن العربي.
3. وجود علاقة عكسية وطردية بين المؤشرات المالية العالمية والتي تم تمثيلها بمؤشرات (Dow Jones, S&P 500, NASDAQ) وذلك بسبب انها الأكبر في العالم وأنها الأكثر تأثراً بالاقتصاد العالمي والذي تعبر عن نمو او انخفاض الاقتصاد العالمي، فنجد أن انتشار فيروس كورونا قد أضعف هذه المؤشرات وقد أثر عليها بشكل كبير وهذا ما يشير إلى ضعف الاقتصاد العالمي.

التوصيات والمقترحات

1. يجب على الجهات المعنية دراسة الموضوع بشكل أوسع واخذه بعين الاعتبار، كما وعليهم تسخير كافة الإمكانيات لدعم قطاع الصحة والرعاية الصحية، وكذلك العمل دون إي كلل للحد من انتشار هذا الفيروس.

2. إن استمرار انتشار فيروس كورونا ينذر بأزمة اقتصادية عالمية، قد تكون الأكبر في التاريخ الاقتصادي، وعليه يجب التعامل بحذر مع هذه الأزمة والتعاون بين الجميع سواء كانوا أفراد او حكومات او منظمات – الكل مسؤول– للحد من انتشار هذا الفيروس.
3. على الأشخاص والعائلة والموظفين الالتزام بالتعليمات الصحية المعلن عنها من قبل منظمة الصحة العالمية، وذلك للحفاظ على حياتهم، وللحد من انتشار هذا الفيروس، وقد يعتبر هذا الدور هو نقطة البداية للحد من انتشار الفايروس والخروج من الازمة الاقتصادية الذي قد تحل بالعالم.

الخاتمة:

بعد ما تم عرضه أعلاه نجد بأن جائحة كورونا هي من أسوء الكوابيس التي مرت على العالم، كما بأننا نلاحظ الانخفاض الكبير والحاد في المؤشرات المالية والاقتصادية، خلال انتشار هذا الفايروس، وعليه يجب على الجهات المختصة التعامل بأسرع ما يمكن لاحتواء هذا الفايروس الخطير، إذ انه يشكل تهديد حقيقي للاقتصاد العالمي، كما ويجب أن يعتبر كل شخص نفسه مسؤول امام مواجهة هذا الأمر، وذلك بسبب أن الاقتصاد العالمي هو قضية الجميع وليس بعض الأفراد.

المراجع:

عثمان، شريف، (2019): تعرف على أبرز الأزمات الاقتصادية في القرن العشرين، موقع العربي.

محمد، معتز، (2018): تقييم أثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة 1997–2016، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

جميلة، مديوني، (2018): تحليل مكامن القوة والضعف التي تواجه الرعاية الصحية في ظل الظروف الاقتصادية العربية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 14(19)، 91–110.

حجازي، كامل، (2009): "المشتقات المالية وتداعيات الأزمة المالية العالمية" بحث مقدم للمؤتمر العملي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، فترة 1–2 ابريل

مهدي، يسري، (2011): "الأزمة المالية العالمية لعام 2008"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية الاقتصادية" مجلد 13 عدد 2 ص 7، العراق.

بن علي، عبد الغاني، (2010): "أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية" رسالة ماجستير، جامعة دالي براهيم، الجزائر، ص7.

أخبار الأمم المتحدة، موقع الكتروني، تم زيارته في تاريخ 20 مارس 2020:

https://news.un.org/ar/story/2020/03/1050871

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية،(2009)، تقرير " الأزمة المالية العالمية لعام 2008–2009".

ECDC (https://www.ecdc.europa.eu/en/geographical-distribution-2019-ncov-cases)
World Bank (https://data.worldbank.org/)
Investing.com (https://www.investing.com/indices/us-spx-500)
World Health Organization (https://www.who.int/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019)

العدد التاسع عشر
تاريخ الإصدار: 2 – ايار – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

Abstract:

The study aimed to measure the relationships between health care and economic growth, as well as to identify the economic effects of corona virus on global economic growth.

The study relied on annual data for the variables of health care, prevention and economic growth from 2000-2018, and also relied on daily data for financial indicators and numbers of people infected with Corona virus during the period January 1 to March 19, 2020, as this period represented a significant and significant outbreak in the numbers of people living with the virus.

The study concluded that there is a direct relationship between health care and economic growth, as well as a relationship between prevention, vaccination and economic growth. The study also found that Corona virus has a strong and acute impact on global financial markets, which in turn represents global economic growth.

Keywords: Coronavirus, COVID -19, Economic growth, Health Care, Health protection.